Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

بيان مشترك بمناسبة اليوم العالمي لحماية التعليم من الهجمات

قبل فوات الأوان: أنقذوا التعليم في اليمن

تحالف ميثاق العدالة من أجل اليمن

9 سبتمبر ٢٠٢٤

في هذا اليوم 9 سبتمبر من كل عام، يحتفي العالم بمناسبة اليوم العالمي لحماية التعليم من الهجمات. حيث أعلنت الأمم المتحدة تخصيص هذا اليوم للتذكير بإذكاء الوعي من المحنة التي يواجهها ملايين الأطفال في البلدان المتضررة من النزاعات. ويأتي هذا اليوم واليمن يعاني حرب مستمرة من 10 سنوات بين الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا وبين جماعة أنصار الله (الحوثيين)، والتي ألقت بتداعيات سالبة على التعليم ومنتسبيه.

وبهذه المناسبة يوجه تحالف ميثاق العدالة من أجل اليمن نداءً إلى جميع المعنيين وخاصة منظمتي اليونسكو واليونيسف للعمل من أجل إنقاذ التعليم في اليمن -قبل فوات الأوان - ويجدد دعوته إلى كافة أطراف الصراع في اليمن- وفي مقدمتها جماعة الحوثيين- للتوقف عن الهجمات التي تستهدف منشآت التعليم ومنتسبيه، وتوفير بيئة آمنة ومواتية لأداء مهمته. ويطالب "التحالف" بتعزيز آليات المساءلة والوصول إلى العدالة لضحايا الهجمات التي استهدفت التعليم والمرتبطين به.

يعاني أطفال اليمن من أجل الوصول إلى حقهم في التعليم. بسبب الهجمات والممارسات التي أضرت بالتعليم ومنشآته ومنتسبيه. لقد نفذت جميع الأطراف هجمات مباشرة استهدفت المدارس، سيما بالقصف أو استخدامها مقرات عسكرية، نتج عنها تضرر أو تدمير (2916) مدرسة. سجل تقرير ممثل الأمين العام للأمم المتحدة للأطفال والصراع المسلح 2023 (37) هجوماً على المدارس، نُسبت إلى القوات الحكومية والجماعات المسلحة التابعة لها، وإلى الحوثيين. وسجل استخدام (34) مدرسة لأغراض عسكرية أغلبها من قبل الحوثيين، والبقية من القوات الحكومية والقوات المشتركة. ولا تعكس هذه الإحصائية حجم الهجمات. فوفقاً لتحالف رصد عضو تحالف ميثاق العدالة فقد تضرر حوالي (20,764) طفل بينهم (11,830) فتاة بفعل الهجمات على المدارس من قبل الحوثيين، في محافظتي المحويت وعمران وحدها خلال 2023.

كما وجهت أطراف النزاع هجمات على المدارس والجامعات، مما تسبب في حرمان الأطفال والشباب من التعليم، و تسعى جماعة الحوثي الى تعويض النقص في صفوفها عبر تحشيد الأطفال من المدارس، ودعوتهم العلنية للقتال إلى جانبها. ولم تكتف الجماعة بذلك، بل عدلت المناهج التعليمية بما يتفق وتوجهها الفكري، ويخدم موقفها العسكري في تجنيد الأطفال. وفي هذا السياق تحدث نائب وزير التربية والتعليم في الحكومة اليمنية عن إنشاء الحوثيين مدارس شهيد القرآن وفرت فيها سكن داخلي للطلاب والكثير من المغريات لكي

يتوجهوا إليها. وتُستخدم المدارس والجامعات على نطاق واسع لنشر الأفكار على صلة بالقناعات الأيديلوجية لأطراف الصراع، من أجل الاستقطاب والتجنيد.

وتشير تقديرات النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية في اليمن 2024 إلى أن أكثر من 4.5 مليون طفل يمني في سن المدرسة من 5- 17 سنة لا يذهبون إلى المدارس. خلال السنوات القليلة الماضية. ولا يختلف الوضع في التعليم الجامعي، حيث بدأ عزوف الطلاب عن التعليم في السنوات الأخيرة في أغلب الجامعات ليَبلغ أرقاماً حرجة خاصة في الكليات الإنسانية، حيث لا يتجاوز عدد الطلاب في بعض الأقسام الطالب أو الطالبين.

وتستمر أزمة رواتب المعلمين في المدارس والجامعات. وفقاً لبيان تحالف ميثاق العدالة فلا تزال مرتبات قرابة (172) ألف معلم متوقفة في مناطق سيطرة الحوثيين، ولم يتسلموا منها سوى مرتب أربعة عشر شهر ونصف منذ أكتوبر 2016. وفي مناطق الحكومة اليمنية هنالك تدني شديد في أجور المعلمين، في التعليم العام والجامعي في اليمن.

وبحسب قرار الأمم المتحدة لاعتماد هذا اليوم مناسبة لحماية التعليم من الهجمات فإن "الحق في التعليم يقتضي توفير بيئات آمنة ومواتية للتعلم في حالات الطوارئ الإنسانية". وبحسب رسالة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في العام 2022 فإن "التعليم ليس فقط حقاً أساسياً من حقوق الإنسان في حد ذاته - بل هو ضروري أيضا لإعمال حقوق الإنسان كلِّها.

لقد أدت الهجمات على التعليم، ووضع أطراف النزاع قيود أمام بيئات التعلم الآمن إلى غياب المعلمين عن المدارس خوفاً على سلامتهم، وانشغال البعض منهم بأعمال بديلة عن التعليم. واستبدلت مكاتب التعليم في أغلب المحافظات، المنقطعين والغائبين والمنشغلين والمشتغلين بجبهات الحرب بمتطوعين، هم في الأساس من خريجي الثانوية، لم يسبق لهم أن تلقوا معارف كافية ومهارات تربوية تؤهلهم لتعليم الأطفال. وينبغي على أطراف الصراع في اليمن أن تدرك أن التعافي الاجتماعي والاقتصادي بعد النزاع يبدأ من التعليم. وهذا يتطلب وقفاً فورياً للهجمات، والانخراط في محادثات السلام لتأمين مستقبل الأطفال في التعليم، وأن تكون أماكن التعليم ملاذاً آمناً للأطفال والمعلمين.

ويرحب تحالف ميثاق العدالة بكافة المبادرات التي تنتشل وضع التعليم، أو تخفف من آثار الهجمات عليه. وفي هذا الإطار نرحب بمبادرة اليونسكو وإعلانها عن ثلاثة مشاريع تعليمية تلبية لاحتياجات الأطفال خلال أوقات الأزمات. تتعلق ببرنامج "من حقي أن أتعلّم" وبرنامج "من حقّي أن أتطوّر" وبرنامج "التعليم هو السلام". كما نرحب بمبادرة اليونيسف الخاصة بمشروع استعادة التعليم والتعلم الذي يستهدف ترميم 1,100 مدرسة وتقديم حوافز مالية لأكثر من 35,000 معلم وموظف مدرسي، وتقديم أكثر من 600،000 وجبة صحية وخفيفة للطلاب في المدارس و560,000 حقيبة مدرسية وتدريب أكثر من 11,000 معلم. ونشجع كل المبادرات المنخرطة في إعادة وتأهيل البنى التحتية للتعليم في مختلف المحافظات. في هذا السياق نوجه

الدعوة إلى الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي وكافة الجماعات المسلحة إلى استيعاب هذه المبادرات وعدم تفويتها، وتذليل كافة القيود امام تنفيذها.

التوصيات:

- يجب على كافة أطراف الصراع في اليمن أن تعمل وبشكل عاجل على إنقاذ ما تبقى من تعليم في اليمن. والوقف الفوري لكافة الهجمات على التعليم وحماية المرتبطين فيه.

- نتطلع إلى أن تقوم الجهات ذات الصلة، لا سيما منظمتي اليونسكو واليونيسف بالعمل الجاد مع أطراف الصراع في اليمن، من أجل الالتزام بواجباتهم وقواعد القانون الدولي المرعية في حماية التعليم من الهجمات. والعمل بوتيرة عالية من أجل جلب تمويلات عاجلة لإنقاذ التعليم وبناه التحتية وإصلاح النظام التعليمي بوجه شامل.

- نشدد على كافة أطراف الصراع، وفي مقدمتها جماعة الحوثي على وقف استخدام المدارس في أنشطتها الفكرية والعسكرية، ومنع تجنيد الأطفال. ويتعين -على الفور- وقف تغيير المناهج التعليمية ووقف توزيعها على المدارس.

- ينبغي على جماعة أنصار الله (الحوثيين) الوفاء بحقوق المعلمين في مناطق سيطرتها، وصرف رواتبهم المتأخرة طوال فترة العشر سنين الماضية، والكف عن ترهيبهم والإفراج عن المعتقلين منهم.

- يجب على الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً معالجة التدني الشديد في رواتب المعلمين، ووضع استراتيجية جديدة لأجور ومرتبات المعلمين والأكاديميين، تراعي الظروف التي يمرون بها ومتطلبات العيش الكريم.

- ندعو كافة جهات التمويل الدولية والمحلية وضع برامج ومبادرات لإعادة تأهيل المدارس والمنشئات التعليمية، وتخصيص جزء منها لتسليم مكافأة للمعلمين، وحوافز عينية للطلاب من أجل منع تسربهم.

المنظمات الموقعة:

1. التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان
2. منظمة مساءلة
3. مؤسسة الامل الثقافية الاجتماعية النسوية
4. مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية
5. مركز الإعلام الحر للصحافة الاستقصائية
6. مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل
7. مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي
8. منظمة رصد حقوق الإنسان
9. منظمة رابطة أمهات المختطفين
10. منظمة سام للحقوق والحريات

11. مؤسسة مسار للتنمية وحقوق الإنسان
12. مؤسسة دفاع للحقوق والحريات
13. مركز رصد للحقوق والتنمية
14. مؤسسة مسارات السلام
15. مؤسسة ضمير للحقوق والحريات
16. مؤسسة الشهيد بن حبريش للتنمية
17. مركز الآخر للسلام والتنمية
18. مركز تنمية المرأة والطفل